تقييم المنظور الأوربي للهجرة غير الشرعية بين الحاجة الاقتصادية والتهديد الأمني

Evaluation of the european perspective to illegal immigration between economic needs and security threats

د_ بن زايد أمحمد
جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر "الجزائر"
benzayedabdelkader58@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 01 / 01/ 2021 تاريخ القبول: 05 / 04/ 2021 تاريخ النشر: 31 / 12/ 2022

الملخص :

حمل المنظور الأوربي للهجرة غير الشرعية الكثير من التناقضات وأحيانا نوعا من الإزدواجية المساهمة في تغذية واستمرارية الظاهرة، فمن جهة اتخذت أوربا الكثير من الإجراءات للحد منها واعتبرتها تهديدا فعليا لمجتمعاتها من خلال إنشاء وكالات متخصصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية وكّلت لها مهمة مواجهة الظاهرة من خلال العمل على مراقبة الحدود للدول الأوربية المعنية إضافة إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول المصدر، ومن جهة ثانية نجدها تتخذ تدابير تتصف بنوع من التسهيلات والمزايا المقدمة للمهاجر غير الشرعي كونها بحاجة إليه للقيام بمجموعة من النشاطات الاقتصادية الهامة في الحياة الاقتصادية الأوربية والذي فرضته عليها مجموعة من المعطيات أهمها الشيخوخة التي تهدد أوربا خاصة مع تراجع نسب الخصوبة وكذلك نفور المواطن الأوربي في حد ذاته من الكثير من الأعمال التي يراها في أدنى سلم الوظائف الاجتماعية، وفي ظل هذا الواقع وكأهم نتيجة تم التوصل إليها هو استمرارية

ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية من طرف الدول الأوربية في إيجاد حلول نهائية لها، وهو ما يوحي بفقدان المزيد من الطاقات التنموية بالنسبة لدول المصدر.

*** المؤلف المُرسل: د/بن زايد أمحمد**

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية، المنظور الأوربي للهجرة غير الشرعية، علاقة الاقتصاد الأوربي بالهجرة غير الشرعية، الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني.

Abstract :

The European perspective of illegal immigration carries several contradictions and also a sort of duplicity that leads to sustain and even spread the phenomenon. On one side, Europe implemented a set of regulations to limit illegal immigration considering it a serious societal threat, by founding independent specialized agencies to face this problem, through enforcing european borders, in addition to settling on bilateral agreements with source countries. On another side, Europe Follows less restricted facilitations to illegal immigrants, due to the fact that european countries need them as a working force, in the different sectors of economic activities, especially with the high levels of aging that threaten european societies, basically because of low rates of fertility. Besides, the reluctant behavior of europeans towards mainly hard jobs. As a result, the phenomenon of

illegal immigration is continuing because of the lack of a real European political will to solve this problem, that results in draining of more developmental potentials from source countries.

Key words :
Illegal immigration, European perspective of illegal immigration, European economy's relation to illegal immigration, illegal immigration as a security threat.

المقدمة :

تطرح مسألة تزايد موجات الهجرة غير الشرعية الكثير من التساؤلات على الباحثين كونها من التحديات إن لم نقل التهديدات الأمنية التي لم تتمكن الدول من إيجاد حلول نهائية لها على الرغم من الجهود المبذولة وطنيا إقليميا وحتى دوليا، وعندما نقول تحدي فإن هذا يخص دول المصدر أو الدول المستقبلة على حد سواء لأنه لا محالة كلا الطرفان متضرران من هذه الظاهرة، وعلى الرغم من الاتفاقيات الموجودة بين الأطراف حول محاربتها وكذلك الحراسة المشددة للحدود الوطنية للدول المعنية إلا أنه لم تضع حدا لتفاقم وتيرتها، والتي تعود سلبا عليها في جميع الأصعدة خاصة دول المصدر التي تفقد طاقات شبانية وأحيانا أكاديمية مدرّبة بالإمكان استغلالها في النهوض بمستلزمات التنمية.

هذا ما يدفع إلى البحث عن الأسباب الخفية أو ربما التسهيلات أو المزايا التي يجدها المهاجر غير الشرعي في الضفة الأخرى، وهذا هو مغزى الدراسة بما يعني الحاجة الاقتصادية للدول الأوربية لليد العاملة من الدول الجنوبية والتي تدل في الكثير من أبعادها إلى نوع من التواطئ الداخلي الأوربي في السماح باستقبال تلك الأفواج من المهاجرين غير الشرعيين الذين تحتاج إليهم الآلة الإنتاجية الأوربية خاصة في ظل نفور

المواطنين الأوربيين من بعض الأعمال التي يرونها غير لائقة بمستواهم المعيشي، وكذلك في ظل تهديد الشيخوخة التي يعاني منها المجتمع الأوربي التي أرهقت مصالح الضمان الاجتماعي، فالكثير من التقارير الأوربية في هذا المجال كشفت عن وجود عقود عمل لمهاجرين غير شرعيين وصدور العديد من الشكاوى لأصحاب العمل ضدهم غير أنها لم تأخذ كل مساراتها القانونية نتيجة لإسهاماتها في تنمية الاقتصاديات الأوربية بصفة خاصة.

تحاول هذه الدراسة التركيز على مسألة الأبعاد والخلفيات الاقتصادية التي بإمكانها المساهمة في تشجيع الظاهرة، فمن غير المعقول مع التطورات التكنولوجية الحاصلة في وقتنا الحالي ومراقبة الحدود عن طريق الأقمار الصناعية لازلنا نشهد استمرارية لوفود من المهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا على الرغم من التهديد الأمني الذي تشكله، فهؤلاء يصبحون أكثر عرضة وأسهل المنال من التنظيمات الإرهابية أو شبكات الجريمة المنظمة كالمتاجرة بالمخدرات والمتاجرة بالبشر مما يشكّل تهديدا أمنيا يضرب عمق المجتمعات الأوربية، وفي ظل هذه المعضلة بين الحاجة الاقتصادية الأوربية للهجرة غير الشرعية والتهديد الأمني طرحنا الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم حاجة أوربا الاقتصادية للهجرة غير الشرعية إلى استمرارية الظاهرة على حساب آثارها وانعكاساتها الأمنية؟

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة في معالجة الموضوع على المنهج الواقعي من خلال تشخيص واقع الهجرة غير الشرعية وكذلك تقصي السيناريوهات المستقبلية من خلال تقييم السياسات الواقعية المتخذة من طرف الفاعلين خاصة الجانب الأوربي.

وبهدف معالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليها.

المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الدول الأوربية وآليات المواجهة.

المبحث الثالث: الحاجة الاقتصادية الأوربية للهجرة غير الشرعية ودورها في تنامي الظاهرة.

المبحث الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية والأسباب المؤدية إليها.

تطرقت الكثير من الأدبيات في شتى المجالات السياسية، القانونية، الاجتماعية وغيرها إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية نظرا للاهتمام الذي حظيت به الظاهرة هذا من جهة ومن جهة ثانية تعدد الأسباب الدافعة لها، وهو ما سنحاول توضيحه:

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير الشرعية:

قبل بداية الحديث عن الهجرة غير الشرعية من الضروري التطرق إلى تعريف الهجرة بصفة عامة التي اشتقت من الكلمة اللاتنية "مهاجر" التي تعني "استوطن في" وكلا من الذين أشارا إلى Le Larousse و le petit Robert القاموسين الهجرة بأنها قدوم le petit Robertالتعريف نفسه فمثلا عرّف أشخاص من غير المواطنين الأصليين إلى بلد معين وعادة من أجل البحث عن وظيفة، أما بالنسبة لـ Le Larousse فعرّف الهجرة بأنها استيطان شخص أو مجموعة أشخاص في بلد معين غير أصليين فيه، وفي غالب الأحيان بدافع البحث عن منصب عمل ومستقبل أفضل[1]

أما بالنسبة للهجرة غير الشرعية فإن المصطلح يتركب من كلمتين "الهجرة" و "غير الشرعية" والتي تعني من الناحية اللغوية مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما، أما من الناحية الاصطلاحية فتشير إلى اجتياز شخص لحدود دولة ودخول حدود

دولة أخرى دون علم وموافقة سلطات الدولتين ودون أن تتوفر فيه الشروط القانونية التي تسمح له بالمرور عبر الحدود الرسمية (مراكز المراقبة البرية، البحرية والجوية) وذلك لعدم حيازته على وثائق رسمية تؤهله للسفر إلى ذلك البلد[2] بما يعني أنها التدبير والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير الأماكن المحددة ودون التقيد بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[3]

كما عرّف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية[4] كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك صنفان من المهاجرين غير الشرعيين فهناك شخص يدخل بطريقة غير قانونية ولا يسوّي وضعيته فيها وشخص يدخل دولة ما بطريقة قانونية ولا يغادرها بعد انتهاء مدة الإقامة[5] وما يمكن استخلاصه من التعاريف المقدمة أن المهاجر غير الشرعي هو الذي يقطن في دولة أجنبية بطريقة غير قانونية مما يعرّضه إلى الكثير من المتاعب والمشاكل كما يسبب في المقابل ضررا لدولته الأصلية والدولة المستقبلة.

المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من تشعب دوافع الهجرة غير الشرعية إلا أنه سنتطرق إلى أهمها والتي تدفع بالمهاجر غير الشرعي إلى المخاطرة بحياته نحو سلوك هذا النوع من المواقف الخطيرة التي تؤثر على حياته بالدرجة الأولى وهي:

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية:

تثار في هذه المسألة القاعدة المشهورة "حيثما كانت الكرامة فذاك هو الوطن" فعندما تكون هناك ظروف يستحيل فيها

العيش وتنعدم فيها فرص العمل وينتشر فيها الفقر، فهذه المعطيات تدفع إلى المغامرة بالحياة من أجل البحث عن مستقبل أفضل[6] وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول أسباب الهجرة غير الشرعية والتي أوردها إلى تناقص فرص العمل بالإضافة إلى زيادة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وكذلك انخفاض الأجور وارتفاع مستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين في ظل عدم قدرة هياكل الإنتاج في الدول العربية من استيعاب القوة العاملة[7]

وللإشارة فقط فإن نسب البطالة شكلت ارتفاعا في فئة حاملي الشهادات الجامعية بحيث وصلت في المغرب حوالي 12%21 أما الجزائر فقد بلغت % وبلغت في المجال الحضري 23 حسب المجلس الوطني الاقتصادي %النسبة حوالي 15 وبخصوص %والاجتماعي، وبالنسبة لتونس فقد بلغت النسبة ارتفاع نسب الفقر والجريمة في الأحياء التي يقيم فيها المهاجرون فحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإن عدد المغاربة الذين من عدد %يعيشون تحت خط الفقر فقد بلغ 8 مليون بمعدل 20 السكان[8]

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية:

هناك ارتباط وثيق بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية فعلى سبيل المثال فإن البطالة وارتفاع مستويات المعيشة هي عوامل اقتصادية غير أنها لها انعكاسات اجتماعية على كافة المجتمع، وذلك لأن هدف الأفراد المهاجرين هو البحث عن مكانة اجتماعية هامة بفعل الإقصاء والتهميش الذي تسببت فيه العوامل الاقتصادية.

الفرع الثالث: الدوافع النفسية:

يشير إلى انعدام الحريات خاصة السياسية وكذلك الرغبة في الفرار من الإضطهاد التي تصادف الكثير من المواطنين في بلدانهم الأصلية وخير مثال على ذلك الهجرات إلى العالم الجديد[9].

الفرع الرابع: العولمة كأبرز الدوافع:

تشير العولمة إلى تلك المنظومة من المبادئ السياسية، الاقتصادية ومن المفاهيم الاجتماعية، الثقافية ومن الأنظمة الإعلامية، المعلوماتية ومن أنماط السلوك ومناهج الحياة التي يراد بها إكراه العالم كله على الإندماج فيها[10] وبالنسبة لتزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية فهذا يشير إلى إرهاصات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للرأسمالية العالمية والفجوة الكبيرة بين العالمين المتقدم والنامي والتي تتجسد في قوى العولمة المهيمنة على الاقتصاد العالمي التي أثرت نتائجها على العالم الفقير أساسا أو حتى متوسطي الدخل بحيث حملت الإنهيار للأسواق الوطنية من الاقتصاديات أمام تيار الرأسمالية وقوى السوق وضعف دور الدولة في توفير حياة أفضل للأفراد في ظل غياب الدور المنوط بمؤسساتها[11]

وعليه فإن العولمة كمسار ساهمت في تقوية اندماج الأسواق العالمية وفي تقريب المواطنين في حد ذاتهم نتيجة للتقدم الحاصل كذلك في مجال الاتصالات والتنقل بحيث أصبحت الروابط الاجتماعية جد سهلة على الرغم من تباعد المسافات عن طريق شبكة الأنترنت التي سهلت من الإندماج الاجتماعي بين أبعد النقاط وكنتيجة لا شك فيها فإن العولمة هي انعكاس هام للهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، فعن طريق وسائل الاتصال والمعلومات أصبح بإمكان أي شخص التعرف على نمط عيش الآخرين بسهولة في دولة معينة أو حتى مدينة معينة، وهو الأمر الذي يزيد من وتيرة الهجرة سواء بطريقة شرعية أم غير شرعية بحيث أحصت المفوضية الأوربية

سنة 2005 عدد المهاجرين غير الشرعيين الذي وصل إلى ثلاث ملايين في أوربا بمعدل 400 ألف إلى 600 ألف سنويا[12]

المبحث الثاني: الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية على الدول الأوربية وآليات المواجهة:

مما لا شك فيه أن للهجرة غير الشرعية انعكاسات أمنية على الدول المستقبلة خاصة فيما تعلق بسهولة التحاق المهاجر غير الشرعي بالشبكات الإجرامية وحتى التنظيمات الإرهابية، وقبل التطرق إلى تلك الانعكاسات من الضروري تشخيص واقع الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: واقع الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوربي:

لطالما شكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا مع مرور الوقت تهديدا للأمن الوطني خاصة تجاه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بل أكثر من ذلك فهي تؤثر حتى على سيادتها، بحيث أحصت أوربا في الثلاثي الأخير من سنة 2014 ما يقارب 128 725 إقامة غير شرعية في إقليمها بحيث شهدت (60 ألف منها عن %ارتفاعا مقارنة بسنة 2013 بنسبة 170 سنة 2015 مقارنة بسنة %طريق البحر) وحوالي 200 2014، وللإشارة فقط فحسب اللجنة المكلفة بمعدومي الوثائق في من الذين يدخلون إلى التراب الفرنسي %فرنسا بأنه من بين 70 منهم يصرّحون بضياع جوازات %بطريقة شرعية فإن نسبة 12 سفرهم لضمان عدم إرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية وهذا ما يرفع من عدد المهاجرين غير الشرعيين[13]

وحسب العديد من المنظمات غير الحكومية فإن حوالي 20 ألف شخص لقي حتفه في الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، %فمثلا سنة 2014 تجاوز العدد إلى 3500 ضحية وحوالي 90 منهم اختاروا طريق الانتحار البحري في المتوسط، وتجدر

الإشارة إلى أن الدول الأوربية المستقبلة تتفاوت في نسب دخول المهاجرين غير الشرعيين إليها بحيث تزايدت في إيطاليا بثمانية أضعاف، وبنسبة الضعفين في اليونان و50% منها عن طريق الحدود الإسبانية[14]

وبالنسبة للطرق الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى أوربا فقد شكل الطريق الشرقي إلى غاية سنة 2012 والمكوّن من الدول التالية: اليونان، مالطا، بلغاريا ورومانيا المصدر الرئيسي للهجرة غير الشرعية إلى جانب الهجرة القادمة من جزيرتي سبتة والميلية التابعتين للسيادة الإسبانية والقريبتين من تراب المغرب الأقصى، ومنذ سنة 2014 اعتبر المتوسط وبفضائه البحري الطريق الأساسي للهجرة غير الشرعية إلى أوربا بحيث وصلت نسبة التوقيفات للمهاجرين غير الشرعيين إلى ما قيمته 50% في المتوسط في الثلاثي الأخير من سنة 2014، وللإشارة فقط فإن السبب الرئيسي إضافة إلى أسباب أخرى تشير إليها الهجرة غير الشرعية إلى أوربا هي تصاعد موجة العنف في الدول التي لا تتمتع باستقرار سياسي وتعاني من صراعات مثل سوريا، مالي مرورا بأفغانستان، إريتريا وليبيا من جميع طبقات المجتمع وليس الفقيرة فقط[15]

وبالنسبة للإنعكاسات الأمنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية فهي كالتالي:

المطلب الثاني: تأثير المهاجرين على النسق الاجتماعي والثقافي:

بما أن المهاجرين غير الشرعيين يأتون من وسط إثني، ثقافي وديني يختلف تماما عن الوسط الأوربي، فمع مرور الزمن ينقلون تلك العادات والتقاليد إلى الدول الأوربية خاصة مع استحالة اندماجهم داخل المجتمع وهو مايطرح مشكلة توسع تلك الثقافات وغزوها للموروث الأوربي بما يؤدي إلى تهديد الهوية الأوربية، وبالتالي صعوبة التجانس تشكل خطرا على الدول

تقييم المنظور الأوربي للهجرة غير الشرعية
بين الحاجة الاقتصادية والتهديد الأمني

المستقبلة، فمن خلال تحقيق اجتماعي أوربي أجري سنة 2003 من الأوربيين يرون بأن الهجرة تشكل تهديدا %فإن حوالي 58 للإثنية الأوربية كما يرون بأن تصاعد نسب الجريمة يرجع إلى ارتفاع نسب المهاجرين وكذلك حتى اليد العاملة الأوربية أو العمال الأوربيون يرون في المهاجرين تهديدا يسلب لهم بعض وظائفهم[16]

المطلب الثالث: المهاجرين غير الشرعيين والعمل الإجرامي:

نأخذ على سبيل المثال في هذا المجال جدول يوضح درجة الارتباط بين المهاجرين غير الشرعيين والجرائم في فرنسا.

طبيعة الجريمة وحالتها	المجموع	الفرنسيين	المهاجرين غير الشرعيين
الإدانة بالجريمة	3236	2717	411
حالات القتل العمدي	502	390	94
حالات السرقة	1626	1395	16
السرقة المؤهلة بالأسلحة	648	528	78
العنف الجسدي	48456	40437	6103
الاعتداء الجنسي	6474	5697	569
حالات السرقة	94830	75621	13089

الاحتيال وخيانة الأمانة	14631	11853	1944
التهم العائلية	5728	4781	566

Sourse : Bichot Jacque, L'impacte de L'immigration Africaine sur la Croissance et le Developpement en Europe, Revue de L'institut de Geopolitique des Populations, N ° 18, France : Institut de Geopolitique des Populations, 2009, p 11.

تطرح هذه الإحصائيات الإمكانيات التي تمكّن فرنسا من استيعاب المهاجرين غير الشرعيين في ظل تصاعد معدلات الإنحراف والجريمة.

المطلب الرابع: التدابير الأوربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

يدعو ميثاق الهجرة واللجوء الأوربي لسنة 2008 إلى الاقتصار على عملية توثيق الأوضاع القانونية حسب الحالة ولدوافع إنسانية أو اقتصادية حسب البند الثاني منه ومن جانبهما /إسبانيا وإيطاليا وبمناسبة عقد الإقامة في القانون رقم 2002 189 حيث في إيطاليا وجب إلحاق عقد الإقامة المقترح مع الأوراق الأخرى[17]ويرى مركز كارنيجي أن للتوسع في عضوية الاتحاد الأوربي الأثر البليغ في قبول المهاجرين العرب، وبأن إسبانيا وفرنسا عملتا من أجل إقامة وتنفيذ مشروع لحماية الحدود على البحر المتوسط من خلال دوريات لاعتراض وطرد الأجانب

وفي المقابل نجد دولا مثل إيطاليا أسهمت تشريعاتها في توطين المهاجرين غير الشرعيين، كما قامت بلجيكا بإدماج المهاجرين في المجتمع البلجيكي وإعطائهم كامل الحقوق بدلا من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثالثة[18] وهذا ما يوضح

تقييم المنظور الأوربي للهجرة غير الشرعية
بين الحاجة الاقتصادية والتهديد الأمني

التناقضات الموجودة في التعامل الأوربي مع المهاجرين بصفة عامة والمهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة وهو ما سنوضحه لاحقا، فما يهمنا هو توضيح الآليات الأمنية التي اتخذتها أوربا لمواجهة الظاهرة.

الفرع الأول: إنشاء وكالة فرونتكس:

عمدت الدول الأوربية بهدف مواجهة الهجرة غير الشرعية كأول خطوة في ذلك إلى إنشاء سنة 2004 وكالة سميت وهي عبارة عن هيئة مستقلة Frontexبـ "فرونتكس" متخصصة مكلفة بتنسيق التقارب العملياتي بين الدول الأعضاء من أجل تشديد Border Securityفي ميدان حماية الحدود الحراسة على الحدود الأوربية للحد منها[19] وتتمتع بالشخصية القانونية ولها ميزانية مستقلة خاصة بها ومجلس إدارة، ومن مهامها:

_ توقع وتحليل أخطار الهجرة غير الشرعية.

_ وضع معايير وقواعد مشتركة لنظام معلوماتي خاص بمراقبة الحدود الوطنية.

_ تقديم المساعدات التقنية للدول التي تتمتع بوضع خاص من أجل تمكينها من مراقبة حدودها.[20]

_ مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حرس الحدود وتزويدها بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة.

_ تطوير الأبحاث ذات الصلة بالسيطرة على الحدود الخارجية ومراقبتها[21]

وللإشارة فقط فإن الوكالة ركزت على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا، إيطاليا ومالطا، وكإجراء ميداني في المجال البحري فإنه تم إنشاء شبكة اتصال للدوريات الأوربية تسمح بالتعاون بين دوريات European Patrol Network

مراقبة السواحل الأوربية وكذلك التواصل العملياتي الدائم بين أنظمة المراقبة الوطنية للحدود البحرية[22]

وفي إطار خطة العمل لسنة 2010 فقد أعطت الوكالة أولوية حول إبرام اتفاقيات مع ليبيا ومع جميع دول شمال إفريقيا لاسيما الجزائر، تونس والمغرب وقد ركزت هذه الاتفاقيات عموما وفي المقام الأول على تبادل المعلومات وتحليل "مخاطر الهجرة" والسماح بعد ذلك بتطوير مشاريع مشتركة للتدريب، البحوث وتنفيذ عمليات مشتركة تضم العديد من الدول الأعضاء[23]

الفرع الثاني: إنشاء النظام الأوربي لمراقبة الحدود الأوربية:

بالإضافة إلى وكالة فرونتكس فإن الدول الأوربية أنشأت نظاما لمراقبة وحراسة الحدود عرف بـ EUROSUR قصد الحد من عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوربي عن طريق الشراكة في مجال تبادل المعلومات الميدانية بين الدول الأعضاء وللإشارة فإن هذا النظام مزود أو يشتغل بالأقمار الصناعية والمراقبة الجوية.

الفرع الثالث: الآليات الأوربية الأخرى:

1 _ إطلاق مشروع المراقبة البحرية للبحر الأبيض المتوسط:

هدفه التنسيق مع وكالة Blue Mass Med عرف بـ فرونتكس لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر مع تفعيل مسؤولية الدول الأعضاء في هذا المجال، وكذلك تقوية صلاحيات الشرطة البحرية في محاربة تلك الظاهرة[24]

2 _ احتجاز المهاجرين غير النظاميين بهدف مراقبة الحدود:

هو تدبير اعتمدته الدول الأوربية عند إثبات دخول أشخاص إلى أقاليمها بطريقة غير قانونية على الرغم ما ينجر عن ذلك من انتهاك لحقوق المهاجرين وحرياتهم الأساسية في ظل شمولية الإجراء وتقييده للحق في التنقل والتمادي في فرضه وإطالة مدته، وفي هذا الإطار كشف المقرّر الخاص بحقوق

المهاجرين لدى مجلس حقوق الإنسان "فرانسوا كريبو"
بمناسبة الدورة 29 سنة 2015 بعض François Crépeau
حالات الاحتجاز تتعارض مع القانون الدولي لحقوق
الإنسان.....الكثير من المهاجرين يعاملون بطريقة قاسية وعقابية
على الرغم من أن الهجرة ليست عملا إجراميا[25] وهو ما يدفع إلى
ضرورة إعادة النظر في آلية الاحتجاز خاصة وأن من بين
المهاجرين غير الشرعيين طالبي اللجوء الذين من الضروري أن
توفر لهم الحماية الأولية.

3 _إبرام اتفاقيات إعادة الرعايا:

كرّسها الاتحاد الأوربي في سياساته المشتركة عند إقامة
اتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط وفق صيغة عرفت بـ
"البرامج المشتركة للهجرة والحركة" بحيث يعرض الاتحاد
الأوربي على دول المصدر أو العبور تقديم مساعدات تنموية
مقابل التزامها بمنع تسلل المهاجرين وكذلك استعادتهم إلى دولهم
الأصلية، ومن أمثلتها الاتفاقية بين الاتحاد الأوربي وتركيا التي
دخلت حيز التنفيذ في 18 مارس 2016 (المهاجرين الأتراك
وغير الأتراك الذين عبروا أراضيها)[26]

4 _تعزيز صلاحيات وكالة فرونتكس:

عملت دول الاتحاد الأوربي على إصلاح وكالة
فرونتكس التي سبقت الإشارة إليها وذلك عن طريق إقرار
صيغتها الجديدة التي صادق عليها الاتحاد الأوربي في 14
سبتمبر 2016 بهدف إنقاذ نظام شنغن وتعزيز أنظمة المراقبة
والتنقل وحركة الأجانب عبر حدود الاتحاد الأوربي[27]

5 _ التشريع القانوني الأوربي في مجال مكافحة الهجرة غير
الشرعية:

نتطرق في هذا المجال إلى نماذج من الدول الأوربية التي سنّت تشريعات هامة من أجل الحد من الظاهرة ومن أمثلتها:
إيطاليا: اعتبرت الهجرة غير الشرعية كجريمة وقامت بتمديد فترة البقاء في مراكز التوقيف المؤقت للمهاجرين غير الشرعيين حتى 180 يوما وشكّلت دوريات أمنية من المدنيين ومعاقبة كل من يقيم بطريقة غير قانونية في إيطاليا وفرض غرامة مالية تصل إلى غاية 10 آلاف أورو وفتح المجال للتبليغ عن أي مهاجر غير شرعي[28]
فرنسا: شدّد القانون المؤرخ في 26 نوفمبر 2003 على شروط الدخول مع تشديد العقوبات "طرد السلطات الفرنسية لما يقارب 20 ألف مهاجر سنة 2005 "
إسبانيا: تم تنقيح القانون الخاص بالهجرة أربع مرات منذ سنة 2000 بحيث أقر المشرّع الإسباني عبر قانون 2010 جملة من التدابير مثل التضييق على المهاجرين غير الشرعيين وكذلك تشديد العقوبات على المقاولات والشركات التي تمنح عقود عمل لمهاجرين غير شرعيين الذين لا يملكون وثائق الإقامة بإسبانيا إضافة إلى ترحيل المقيمين بصفة شرعية الذين فقدوا مناصب عملهم بالعودة إلى بلدانهم الأصلية بصفة مؤقتة مقابل استفادتهم من منحة البطالة عند القبول بالرجوع الطوعي والإرادي[29]

6_ تقييم المبادرات الأوربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تعتبر أغلبية المشاريع الأوربية المطروحة لمكافحة الهجرة غير الشرعية قائمة على الحلول الأمنية البحتة، هذه الأخير غير عملية كونها تغفل عن الأسباب الحقيقية إضافة إلى التكلفة العالية لهذا النوع من الحلول في ظل وجود اتفاقيات ثنائية بين إيطاليا وليبيا مثلا، بين الاتحاد الأوربي وكل من مصر، المغرب والجزائر يدفع من خلالها الاتحاد الأوربي أموالا لرفع

قدرات الحراسة على الحدود والدعم اللوجستي كطائرات المراقبة مثلا وبناء معسكرات الاحتجاز.

فهناك من يرى بأن هذه الخيارات خاطئة فالبديل الأمثل هو دعم المشاريع التنموية التي عمادها مؤسسات المجتمع المدني خاصة في المناطق الفقيرة، وقد بيّنت الورقة الخضراء التي أصدرها المجلس الأوربي في 11 فيفري 2015 قصور الرؤية الأوربية التي تضمنت الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة التي تحدثت عن العمالة الشرعية وأهملت الظروف والأسباب الدافعة لها، كما اعتبر الباحث ستيفان ألشر Stevane من معهد دراسات الهجرة المقارنة أن هذه الإجراءات لا Alcher توقف الهجرة غير الشرعية وإنما تؤدي إلى تغيير طرقها[30] وهو الأمر الذي أكّده هاين دوهاس Hayne de Haas الذي رأى بأن المفارقة في هذا الأمر كله هو أن سياسات الهجرة الرامية إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية هي من بين الأسباب الأساسية لازدياد الطابع غير الشرعي للهجرة نتيجة لهذه السياسات التقييدية، وتبدو الإجراءات السياسية تجاه هذه المسألة محصورة في حلقة مفرغة فبدلا من حل مسألة الهجرة غير الشرعية أنتجت السياسات الأكثر تعقيدا والرقابة على الحدود ممارسات غير مشروعة أكثر، وهو ما يضيف ضغوطا لوضع سياسات أكثر تقييدا وهي المفارقة الأكبر [31]

المبحث الثالث: الحاجة الاقتصادية الأوربية للهجرة غير الشرعية ودورها في تنامي الظاهرة:

كما سبقت الإشارة على الرغم من التهديد الأمني الذي تشكله الظاهرة على الدول والمجتمعات الأوربية رغم ما تم اتخاذه من تدابير ردعية غير أنه لم يضع ذلك حدا لها، مما يدفعنا إلى الحديث عن دوافع أخرى مساهمة في تفاقمها ولعل أبرزها دور العوامل الاقتصادية بما يعني الفوائد والأرباح التي تجنيها

أوربا من التغاضي أحيانا عن الموجات المتسارعة لما سمي بـ "قوارب الموت"

أصبحت الأيدي المهاجرة القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا كبيرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها مما يترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي الذي حقق ازدهارا ورفاهية لمجتمعاتها[32] هذه الإزدواجية في التعامل الأوربي مع الظاهرة دفعتنا إلى البحث عن دور العوامل الاقتصادية في ذلك بالتطرق إلى مجموعة من الاعتبارات وهي:

المطلب الأول: تدني معدل الخصوبة "التحدي الديمغرافي" والحاجة الاقتصادية للهجرة غير الشرعية:

بناء على دراسة أجرتها شعبة السكان بالأمم المتحدة في سنة 2000 بشأن ما سمي بـ "هجرة الإحلال" تفيد بأن غالبية البلدان المستقبلة تمر بما يعرف باسم "التحول الديمغرافي الثاني" هذه المرحلة التي تتسم بانخفاض النمو السكاني أو ما عرف بالنمو السالب مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المسنين غير العاملين بالمقارنة مع الفئات السكانية الأصغر سنا والأكثر إنتاجا، وهو ما يشهده العالم الأوربي من تدني في معدلات المواليد[33]

وفي هذا الصدد حسب إحصائيات مكتب الإحصاء الأوربي EUROSTAT لعام 2015 فإن عدد الأشخاص المولودين خارج الاتحاد الأوربي ويعيشون في دوله فقد وصل إلى 34,3 مليون شخص، وهو عدد في تزايد خاصة وأن أوربا تشيخ بوتيرة متزايدة بحيث تساهم الهجرة في تقليص العجز الديمغرافي خاصة وأن مؤشر الخصوبة دون معدل 2,1 الضروري لإعادة إنتاج الساكنة، فالمعدل في دول الاتحاد الأوربي لا يتعدى 1,58 والدول الأكثر خصوبة لا يتعدى المؤشر

فيها 1,94 كفرنسا مثلا و1,88 في إيرلندا و1,81 في السويد والدول الأقل خصوبة هي: اليونان بمعدل 1,30، قبرص بمعدل 1,31، إسبانيا وبولونيا بمعدل 1,32، إيطاليا وسلوفاكيا بمعدل 1,37[34]

وفي هذا الإطار تشير إحصائيات المفوضية الأوربية إلى أن معدل أعمار الشعوب الأوربية سوف يرتفع من 39 في عام 2004% بحيث يتوزع سكان الاتحاد في عام 2050 إلى 49 % الأوربي بحسب فئة الأعمار في عام 2014 على الشكل الآتي: فئة (0 إلى 14 سنة) نسبة 15,6 % من عدد السكان، أما فئة اليد العاملة من (15 إلى 65 سنة) فشكّلت 65,9 % وفئة (فوق 65 سنة) نسبة 18,5 % ، وبالنسبة لمعدل عمر بلغ 42.2 سنة) بلغت نسبتها 28,1 % أي ما يعادل 3,5 شخص من الفئة العاملة لكل شخص من فئة 65 سنة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 53 % لمعدل الإعالة فقد وصل إلى عام 2050 [35] وبالتالي فإن هذه الأرقام تشير إلى تحول البنية السكانية الأوربية إلى مجتمع هرم ترتفع فيه نسبة الإعالة التي تثقل كاهل مصالح الضمان الاجتماعي وتفرض معضلة ذات أبعاد اقتصادية خطيرة مما يدفع إلى ضرورة إيجاد بدائل مستعجلة لحل تلك المشكلة والتي من بينها تسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين.

المطلب الثاني: أهمية وزيادة الطلب على اليد العاملة للمهاجرين غير الشرعيين:

نظرا لتزايد الإعتماد المتبادل بين الدول واستغلال البلدان المتقدمة لمجموعة أكبر من اليد العاملة التي تنتقل بدرجة مفرطة، وفي الوقت ذاته تحتاج البلدان المتقدمة إذا أريد لاقتصادياتها مواصلة نموها إلى المزيد من المهاجرين لكي يقومو بأعمال متدنية الأجر والتي لا يستطيع نظراؤهم الأوربيون القيام بها

خاصة في ظل تدني الراتب إضافة إلى شروط العمل القاسية، هذه الأعمال الأربعة التي تعرف بـ القذرة Dirty الصعبة Difficult والمعروفة Dangerous والخطيرة Demeaning المهينة الأربعة، تلك الأعمال هي: _ جمع القمامة _ تنظيف Dبحروف الشوارع _ التشييد _ التعدين هذه المهن الموسمية التي يرفضها العمال المحليون وتستوجب تكملتها بعمال أجانب[36]

وللإشارة فقط فإن تلك الوظائف تقع خارج السلّم الاجتماعي بحيث تضطر الدول الأوربية إلى الاعتراف بهذه الحقيقة وبوجود طلب على اليد العاملة غير ملبى، فعلى سبيل المثال يقدّر عدد الوظائف الشاغرة في فرنسا بـ 350000 وظيفة و François Ribsaminحسب وزير الشغل فرانسوا ريبسامين 400000 وظيفة حسب نقابة أرباب العمل و 500000 وظيفة أثناء حملته Nicolay Sarkozyحسب نيكولاي ساركوزي الانتخابية سنة 2012 وهي وظائف يقول عنها وزير الداخلية "لا يريد مواطنونا القيام بها"[37] Hor Tovouالسابق هور توفو

وفي بعض القطاعات يكون المهاجر غير النظامي هو الأربح لصاحب العمل فهو لا تحميه قوانين العمل، وكنتيجة لهذه الهشاشة القانونية يكون مضطرا إلى قبول أجور منخفضة وضمانات أقل من المهاجرين القانونيين ومن السكان الأصليين ذاتهم، هذا الوضع غير القانوني في سوق الشغل هو الذي يتسبب بالهجرة غير النظامية في ظل التكاليف التي تستلزمها الهجرة النظامية.

هذه السياسة المتبعة التي شجعت كثيرا أصحاب المؤسسات الصغيرة وأرباب العمل الصغار العاجزين عن منافسة المؤسسات الكبرى خاصة في مجالات كالفلاحة مثلا ومواسم القطف على استغلال هذه الفئة التي تعد يدا عاملة مرنة لا تتطلب

أجورا مرتفعة ولا ضمانات اجتماعية مستغلين في ذلك هشاشة وضعيتهم وافتقارهم للأدوات القانونية التي تمكّنهم من الدفاع عن أنفسهم،[38] وفي إسبانيا على سبيل المثال وحسب دراسة أجرتها جمعية مساعدة العمال المهاجرين سنة 1999 حول ظروف إقامة المهاجرين السريين بينت أنه من بين 260 مسكنا يأوي 1150 منها فقط تتوفر على الشروط الأساسية للعيش %شخصا فإن 33 منها عبارة عن مخازن فلاحية صغيرة شبه %في حين أن 42 منها مخربة تماما تفتقر لأبسط %مهدّمة غير صالحة للسكن و15 منها تقع في %ضروريات الحياة كالماء الصالح للشرب، و60 مناطق معزولة على هامش المدن الكبرى[39] وفي هذا السياق تقول D/ Dienne السيدة ديان عن الهجرة غير الشرعية وخلفيات الاستغلال الاقتصادي التي تحرّكها "كيف نسمي هذه الهجرة التي توفر عمالا يملؤون قطاعات تشغيل سرية هل يمكنها تبرير الاستغلال المستمر للدول والشعوب"[40]

المطلب الثالث: ازدواجية التدابير الأوربية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية:

على الرغم ما تم اتخاذه من تدابير تقييدية للحد من الظاهرة والتي سبقت الإشارة إليها إلا أنه لوحظ ازدواجية واضحة في التعامل الأوربي معها نتيجة لاعتبارات اقتصادية محظة فعلى سبيل المثال منحت إيطاليا تصاريح عمل في المجال الزراعي لمهاجرين غير شرعيين[41] وللإشارة فقط فإن هذا الإجراء اتخذ في زمن انتشار وباء الكورونا خاصة وأن إيطاليا من الدول الأكثر تضررا بالجائحة، ومن جهتها قامت السلطات الإسبانية بالسماح لمهاجرين غير شرعيين بالدخول إلى أراضيها.

الخاتمة:

خلّفت الهجرة غير الشرعية بالنسبة للدول الأوربية الكثير من النتائج السلبية خاصة من الناحية الأمنية وذلك من خلال سرعة التحاق المهاجر غير الشرعي بالشبكات الإجرامية وحتى التنظيمات الإرهابية وكذا التأثير على النسق الاجتماعي إلا أن المعالجة الأوربية لهذه الظاهرة لم تكن صائبة حسب الكثير من الخبراء وذلك من خلال التركيز فقط على الإجراءات التقييدية الردعية للظاهرة وليس اتخاذ الإجراءات التي تقضي على الظاهرة من أصولها كاعتماد مقاربات تنموية فعلية تساعد بها دول المصدر من أجل النهوض باقتصادياتها، هذا القصور يظهر الازدواجية التي تعاملت بها أوربا مع الظاهرة.

أثرت المتغيرات الاقتصادية أو ما سميناه بالحاجة الاقتصادية الأوربية للهجرة غير الشرعية جليا في تحولات الموقف الأوربي في معالجة الظاهرة، فمن جهة اتخاذ تدابير صارمة وصرف أموال هائلة للحد من المشكلة ومن جهة ثانية تقديم مزايا وتسهيلات للمهاجرين غير الشرعيين من خلال الاعتراف بهم أحيانا وتسوية وضعيتهم لتصبح قانونية أحيانا أخرى نتيجة للحاجة إليهم في النهوض بالاقتصاد الأوربي وتعويض العمالة الأوربية الناقصة في الكثير من القطاعات والمجالات، وهو ما يعتبر عاملا محفزا إن صح التعبير يدفع باستمرارية ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية للأوربيين في حد ذاتهم.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

المصادر:

الهوامش:

[1]Al-SAADI Mohammed, **L'Immigration illégale et La Sécurité intérieure en France et au Qatar,** Thése de doctorat présenté en vue de L'obtention du grade de doctorat en droit international, Université Paris 1, 2018, p 2.

[2]2 عودية فريزة، **مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية،** أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام، الجزائر: جامعة الجزائر 1، 2014_ 2015 ص 51.

3 فكرون عز الدين مختار و الجد علي مفتاح، **واقع الهجرة غير الشرعية،** مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، ليبيا: جامعة مصراتة، ع 1، 2017، ص 132.

4 ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 3.

5عودية فريزة ، **مرجع سابق،** ص 51.

6 مناجلية الهذبة، **المقاربة المفاهيمية للهجرة غير الشرعية** "أعمال المؤتمر الدولي لظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص 414.

7 بركان فايزة ، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011_ 2012 ص 50.

8 غرايبة خليف مصطفى، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط،** مجلة جامعة ابن رشد، ، هولندا: د م ن، ع 11، 2014، ص 170.

ساعد رشيد، **مرجع سابق،** ص 3.[9]

[10] بركان فايزة ، **مرجع سابق**، ص 42.

المرجع نفسه، ص ص 46، 47.[11]

[12] Guezzo Melissa, **La Migration vers L'Eurpoe : un Enjeu Sécuritaire, Causes et Conséquences des Politiques migratoires européenne sur les migrants**, Mémoire présenté pour L'Obtention du Master en etudes européennes, Genéve : Global Studies on Institut de L'université de Genéve, 2015, p 22.

[13] Bichot Jacque, **L'impacte de L'immigration Africaine sur la Croissance et le Developpement en Europe**, Revue de L'institut de Geopolitique des Populations, France : Institut de Geopolitique des Populations, N º 18, 2009 p 93.

[14]Giuliani Jean- Dominique, **Le Défi de L'immigration Clandestine en Méditerranée**, Revue Question D'europe, France : Fondation Robert Schuman, N [0] 325, Avril 2015, p 2.

[15] **Ibid**, p p 2,3.

[16] Guozzo Melissa, **OPCIT**, p 23.

17 بركان فايزة ، **مرجع سابق**، ص 96.

المرجع نفسه، ص 112. [18]

[19] بديعة شافية ، **أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوربي**، مجلة القانون والأعمال، العدد 2، المغرب الأقصى: جامعة الحسن الأول، ع 2، 2016، ص 19.

[20]Gellet Estelle, **La Lutte contre L'immigration Clandestine par voie maritime, une nécessaire coopération entre terre et mer,**

Revue Cargo MarineFrance : Centre d'Etudes Supérieures de la Marine , N ^{0} 8, 2013, p 8.

بديعة شافية ، **مرجع سابق،** ص 19. 21

Gellet 22 Estelle, **OPCIT,** p 8.

[23] بلاتس فيرونيك وأخرون، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وقادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء،** الدنمارك: تقرير الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، 2010، تاريخ التصفح، 20_06_ ص 63.
على الموقع 2020info@euromidrights.net

[24] Gellet Estelle, **OPCIT,** p 9.

25 أوكيل محمد أمين، **عن فعالية المقاربة الأوربية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية،** المجلة الأكاديمية للبحث القانوني الجزائر، جامعة بجاية، ع 17، 2018، ص ص 31، 32.

أوكيل محمد أمين، **المرجع السابق،** ص ص 33، 34.[26]

المرجع نفسه، ص 27.35

28 عبد الملاء ماهر ، **التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز،** مجلة العلوم القانونية، الجزائر جامعة الوادي، ع 2، 2011، ص 62.

عبد الملاء ماهر ، **المرجع السابق،** ص 29.63

بديعة شافية ، **مرجع سابق،** ص 30.24

بلاتس فيرونيك وأخرون، **مرجع سابق،** ص 31.69

32 شعبان حمدي ، **الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة)،** د ط، مصر: مركز الإعلام الأمني، د ت ن، ص ص 8، 9.

33 أنظر تقرير حالة سكان العالم لسنة 2006، **عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية،** نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الموقع . **www.unfpa.org** ص 7، تاريخ التصفح 20_ 06_ 2020

34 الخشاني محمد، **هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوربي، قراءة نقدية في السياسة الأوربية للهجرة**، على الرابط .
https://platform,almanhal,com/Delais/Article/107389 ص ص 14، 15.

35 مرعب رولان ، **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها**، مجلة الدفاع الوطني، لبنان: د م ن، ع 98 2016 ، ص 3.

أنظر تقرير حالة سكان العالم لسنة 2006، **مرجع سابق**، ص 7. 36

37 الخشاني محمد ، **مرجع سابق**، ص 14.

38 طيبي رابح ، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 01 جانفي 2007 _ 31 ديسمبر 2007** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008_ 2009 ، ص 72.

المرجع نفسه، ص ص 74، 75.[39]

المرجع نفسه، ص ص 73.[40]

تبعا للشريط الإخباري على قناة فرانس 24 الإخبارية بتاريخ 05 مارس 2020 على الساعة 16:40 د .[41]

قائمة المراجع:

الأطروحات:

_ رشيد، ساعد، 2017، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر.

_ فريزة، عودية، 2015، **مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية**، أطروحة لنيل دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر.

_ فايزة، بركان، 2012، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

_طيبي، رابح، 2009، **الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 01 جانفي 2007 _ 31 ديسمبر 2007** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

المقالات:

_ مرعب رولان، 2016، **تداعيات الهجرة غير الشرعية على أوربا وأبعادها،** مجلة الدفاع الوطني، العدد 98.

_ بديعة شافية، 2016، **أزمة الهجرة غير الشرعية ودول الاتحاد الأوربي،** مجلة القانون والأعمال العدد 2.

_ أوكيل محمد أمين، 2018، **عن فعالية المقاربة الأوربية للتصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية** المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 17

_ عبد الملاء ماهر، 2011، **التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية، آليات الردع والتحفيز** مجلة العلوم القانونية، العدد 2.

_ غرايبة خليف مصطفى، 2014، **هجرة الشباب العرب غير الشرعية إلى أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط،** مجلة جامعة ابن رشد، العدد 11.

المداخلات:

_ مناجلية الهذبة، 2019، **المقاربة المفاهيمية للهجرة غير الشرعية** "أعمال المؤتمر الدولي لظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،ألمانيا.

باللغة الأجنبية:

Les Théses :

Mohammed Al-SAADI, **L'Immigration illégale et La Sécurité intérieure en France et au Qatar,** Thése de doctorat présenté en vue de L'obtention du grade de doctorat en droit international, Université Paris 1, 2018.

Melissa Guezzo, **La Migration vers L'Eurpoe : un Enjeu Sécuritaire, Causes et Conséquences des Politiques migratoires européenne sur les migrants**, Mémoire présenté pour L'Obtention du Master en etudes européennes, Genéve : Global Studies on Institut de L'université de Genéve, 2015.

Les Revues :

Estelle Gellet, **La Lutte contre L'immigration Clandestine par voie maritime, une nécessaire coopération entre terre et mer,** Revue Cargo MarineFrance : Centre d'Etudes Supérieures de la Marine , N ^{0} 8, 2013.

Jacque Bichot, **L'impacte de L'immigration Africaine sur la Croissance et le Developpement en Europe**, Revue de L'institut de Geopolitique des Populations, France : Institut de Geopolitique des Populations, N ^{o} 18, 2009.

Jean- Dominique Giuliani, **Le Défi de L'immigration Clandestine en Méditerranée**, Revue Question D'europe, France : Fondation Robert Schuman, N ^{0} 325, Avril 2015.

المصادر الإلكترونية:

_ فيرونيك بلاتس وأخرون، 2010، **دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي أطر قانونية وإدارية غير كافية وقادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء،** على الموقع info@euromidrights.net تاريخ التصفح 20_06_2020.

_ تقرير حالة سكان العالم لسنة 2006، **عبور إلى الأمل النساء والهجرة الدولية،** نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الموقع . **www.unfpa.org** تاريخ التصفح 20_ 06_ 2020

_ الخشاني محمد، **هجرة الشباب العربي إلى دول الاتحاد الأوربي، قراءة نقدية في السياسة الأوربية للهجرة،** على الرابط .
https://platform,almanhal,com/Delais/Article/107389

الحصص التلفزية:

_ "تراخيص العمل الزراعي للمهاجرين غير الشرعيين" تبعا للشريط الإخباري على قناة فرانس 24 الإخبارية بتاريخ 05 مارس 2020 على الساعة 16:40 د)